٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعدة بتاريخ ١٩١١ الماستند الى المقرة ب من المسدة و من تانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم ١٩٥٤ الموافقة على اعفاء اصحاب المصانع الذيب ارتبطوا بعتود تبل تاريخ ٥ - ١١ - ١٩٩١ مع الدوائسر الحكومية والمؤسسات العلمة والجامعات والبلديسات والمجالس البلدية ومجلس المفدمات المشتركة والمؤسسة الاستهلاكية المدنية والملكية الاردنية من دفع الضريبة على الاستهلاك التي فرضت على السلع التي اضيفت، مجددا للجدول رقم ١ الملحق بالمتانون رقم ٣٤ لسنسة الممال وكذلك من الغرق بين نسبة الضريبة السابقة والملاحقة المغروضة بموجب النظام رقم ٣٣ لسنسة ١٩٨١ وتدرار مجلسس الموزراء الصادر في جلسته المنعدة بتاريخ ٢ - ١١ - ١٩٩١ المنشورين بعسدد الجريدة الرسمية رقسم ٣٧٨ تاريخ ٥ - ١١ - ١٩٩١ عن فترة العقد وذلك ضمن الشروط والتحفظ المهارك .

تصحيح خطأ

وقعت الأغطاء المبينه بادناه في النظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٩١ المعدل لنظام الضربية على الاستهلاك المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٧٨٥ الصادر بتاريــــخ٥-١١-١٩٩١ ، وتصويبها كما هو مبين ازاء كل منها،

الصواب	الغط	مسوقع الفطسسا			
		الصنف	رقم الفقرة	المادة	الصفحة
رتم البند ۱۹-۸-ب رتم البند ۱۹-۳-۱ رتم البند ۱۹-۲، ۲۱-۷-ب الصوف الصخري والزجاجي تم البند ۱/۷/۱۸ ، ۲۰/۰/۱	رقم البند ٣٩-٣_ا رقم البند ٢١-٧-ب الصوف الصفري رقم البند ٧٠-١-١	البسكويت (باستثناء المد افداداخاصا لتغذية الاطفال) المكرونية الشييس الموف الصخري والزجاجي الصوف المخري والزجاجي مركزات العصير	0. 0. 1. 1.	7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7	11.E 11.E 11.E 11.E 11.0

The second of the second secon

The same of the sa

البيدة الردنية الهاشة

عمان : الاحد ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١ كانـون اول سنــة ١٩٩١ م. العدد • ٢٧٩

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٩١ سادر عن الجلس العالي لتفسير الدستور

مديرية المطاج المسكرتية



" بسم الله الرمعن الرمسيم "

صادر من المجلس العالي لتقسير الدستسسسسور

بنا * على طلب مجلس الوزرا * بقراره الصادر بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٩١ ، اجتمع المجلس العالي من أجل تفسير الفتره ٣ من الماده ؟ ٥ من الدستـــور وهيان ما يلي و_

- ما اذا كان يتوجب اعتبار خطاب العرش الذي سيلقيه جلالة الملك عند افتتاح الدوره العاديه لمجلس الامه بتاريخ ١٩٩١/١٢/١ بمانا وزاريا للوزاره الحاليه لغايات الفتره ٣ من الماده ٤ من الدستور .
- ٣ . أم أن على الوزاره التقدم الى مجلس النواب ببيان وزارى طالبـــــة الثقه منه على اساسمه .
- واذا كان على الوزاره التي تتألف ومجلس النواب غير منعقد او متحسسل أن تتقدم ببيان وزارى لمجلس النواب مند افتتاح دورته الماديه ، فما هي المده التي يجب طبها تقديم البيان خلالها في هذه الحاله لمجلس النواب وبخاصه اذا كان افتتاح الدوره العاديه للمجلس سيتم بعد أكثسر من شهر من تأليف الوزارد .

وبعد الاطلاع على كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم د ١ / ١٢٩٣٠ تاريسخ ١٩٩١/١١/٢٦ وتدقيق نص الفاوه ٣ من الماده ع ه من الدستور موضيون

الماده ع ه / ٣ - (يترتب على كل وزارة تولف أن تتقدم ببيانها الوزارى الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كـــــان المجلس منعقدا وأن تطلب الثقه على ذلك إلييان واذا كان المجلسسس غير منعقد او منحلا فيعتبر خطاب المرشيبانا وزاريا لاغراض هــــــده العاده .

يتضح من هذا النص انه يتوجب على الوزاره التي تولف أثنا انعقسساد مجلس النواب ان تتقدم ببيانها الوزارى خلال شهر من تأليفها وأن تطلب الثقمه على ذلك البيان وأما اذا تألقت الوزاره في غيبة المجلس بسبب كونه فير منعقسسد او منحلا ، فأن خطاب العرش يعتبر حكما هو البيان الوزارى الذى يتوجــــب على الوزاره ان تطلب الثقه على اساسه .

وعلى ذلك يكون الجواب على السوَّال الاول ، بأن خطاب العسسسرش الذى سيلقيه جلالة الملك عند افتتاح الدوره العاديه لعجلس الاحه بتأريـــــخ ١ / ٢ / / ٩ ٩ ٩ ، يجب اعتباره البيان الوزارى للوزاره الحاليه التي تم تأليفهـــا بتاريخ ١٩٩١/١١/٢١ مندما كان المجلس فير منعقد وان تطلب التقسسه على اساس هذا الخطاب ،

وأما عن السوَّال الثاني والثالث فأن ما جاء بردنا على السوَّال الاول ، يتضمن الاجابه عليهما اذ لا يتوجب على الوزاره التقدم ببيان وزارى من جهسه

4104

بسسم الله الرحمن الرحيسم

قرار المخالفية المقدم من الأعضيا ؛ :

أحمد عبيــدات ؛ خليــف الســحيمات ، عدالكريم خريـس ،

تنص الفقره (٣) من العاده (٤ ه) من الدسمستور العطلوب تفسرها على مايلي :

(يترتب على كل وزارة توليف أن تتقدم ببيانهـــا الوزارى الى مجلس النبواب خيلال شهر واحد من تأريهـــخ تاليفها اذا كان المجلس منعقدا وأن تطلب الشقة طلب ذليك البيسان واذا كان المجلس فيسر منعقد أو منحلا فيعتبر خطاب العرش بيانا وزارها لافراض هــــذ،

أولا :

القاعدة العامة التي تستفاد من نص القسم الأول من الغفرة الثالثة المشار اليها توجب على الحكومة أن تتقدم ببيانها البوزارى التي مجلس النواب وأن تطلب الثقة على أساسه اذا كان المجلس منعقدا ، وذلك خلال شهر واحسد مسن

Charles International

4100

أن تتقدم ببيسانها الوزارى الى مجلس النواب وأن تطلب الشقية على هدذا البيسان .

وفي ضوء الحالة الطلوب تفسير النص الدستسورى
للفقره (٣) من الماده (٤٥) من أجلها ، ومساأن
الحكوسة الحالية قد تألفت بتاريخ ١٩٩١/١١/٢١،
فان ما ينبني على ذلك أنه يترتب على الحكوسة
أن تتقدم ببيانها الوزارى الى مجلس النواب خسلال
شهر واحد من تاريخ تأليفها ينتهي بتاريسيخ
شهر واحد من الديل الثقة على ذلك البيسان،
إعمالا لنصوص الدستور وانسجاما مع الحكمة التسني
توخاها المشرع في تحديد العقوق والواجبسات
وتنظيم العلاقة بيسن السلطتين التنفيذيسة
والتشريعية بما يؤكد مسؤولية الوزارة لتنفيد

ئانيا :

Dept. 1.150